

اعتقال الموت الفلسطيني

مهند عبد الحميد***”الموت المزدوج” أو التوحد مع المحتل في الموت**

المبادرون إلى الطعن بالسكاكين والدهس بالمركبات، وصولاً إلى فتيات، ينتمي معظمهم إلى الفئة العمرية ١٣ - ٢٤. هذا الشكل الجديد من المقاومة، كان بمبادرة أفراد غير منتمين في معظمهم إلى التنظيمات الفلسطينية، ويفتقدون مرجعيات. فالشبان يتخذون القرار بأنفسهم، وهذه الأعمال الفردية تتواصل صعوداً وهبوطاً منذ بداية تشرين الأول / أكتوبر حتى كتابة هذه المقالة في النصف الثاني من أيار / مايو، ولا يوجد مؤشرات إلى أنها توقفت تماماً على الرغم من انخفاضها الملحوظ في آذار/ مارس ونيسان / أبريل وأيار / مايو^١.

فراغ سياسي وتنظيمي

واكب عمليات الطعن والدهس في الأيام والأسابيع الأولى، اندفاع مئات الشبان إلى محاور التماس مع المستعمرات والحواجز العسكرية الإسرائيلية وداخل مدينتي القدس والخليل المحتلتين لدعم الظاهرة بالاحتجاج، مستخدمين الحجارة والمقاليع والزجاجات الحارقة وإطارات السيارات المحترقة، وكانوا يتوجهون بمبادرات فردية بصورة عامة، وأحياناً بمبادرات تنظيمية اقتصر على الكتل الطلابية للتنظيمات في بعض الجامعات. بدأت الاحتجاجات بالمئات، ثم هبطت بالتدرج إلى أن تلاشت، بينما اقتصرت المشاركات الجماهيرية الواسعة على تشييع الشهداء والاحتجاج على عدم تسليم الجثامين. لم تدخل التنظيمات بثقلها على خط الهبة الشبابية، وخصوصاً تنظيم ”فتح“، في حين اكتفى تنظيم ”حماس“ بالسماح للشبان بالاقتراب من نقطة تماس مع

* صحافي فلسطيني.

قوات الاحتلال في قطاع غزة، وقذف الحجارة التي كانت تواجه برصاص المحتلين وتسبب بخسائر من الطرف الفلسطيني وحده.

والجدير بالملاحظة، استنكاف العمال عن المشاركة في الهبة، إذ واصل ١٦٠,٠٠٠ عامل تقريباً، عملهم داخل إسرائيل والمستعمرات والمناطق الصناعية، باستثناء قيام سلطات الاحتلال بإلغاء ١٠,٠٠٠ تصريح لعمال "مشتبه فيهم"، وطرد عمال من دون تصاريح. وكان تحرك اتحاد المرأة والمنظمات النسوية رمزياً، بينما اقتصر حراك المعلمين الكبير على المطالب المعيشية، في حين أن المنظمات غير الحكومية لم تكن مهياًة لنضال جماهيري، كما أن مئات القرى الفلسطينية التي تقطع أوصالها المستعمرات، لم تتدخل، باستثناء بعض القرى المحاذية لهذه المستعمرات. واللافت أكثر أن المخيمات التي قادت الانتفاضتين الأولى والثانية لم تتحرك وبقيت في حالة من اللامبالاة، ما عدا صدامات محدودة داخل مخيم قلنديا وشعفاط (القدس)، ومخيم الدهيشة (بيت لحم)، ومخيم الجلزون (رام الله).

في الانتفاضة الأولى أفرزت التنظيمات الوطنية الجهاز الإداري الوطني التنظيمي الاجتماعي الإغاثي الذي قاد الانتفاضة وزوّدها بالأهداف السياسية والمطلبية الصغيرة والكبيرة، أمّا في المواجهة الأخيرة، فبقي الشبان يقاومون منفردين، وظلت التنظيمات عاجزة عن دمجهم في نضال شعبي منظم ومتصاعد ضد الاحتلال، وسط عجزها عن حمايتهم. والأخطر، أن التنظيمات، مجتمعة و / أو منفردة، بقيت عاجزة عن تقديم رؤية وطنية جديدة بأهداف قابلة للتحقيق، ولم تبادر إلى انتزاع المبادرة السياسية ودفع عجلة الاستقطاب الشعبي تجاه مسار سياسي للتحرك الوطني والخلّاص من الاحتلال بديلاً من مسار أوّسלו الذي أدى إلى نتائج كارثية. ولم تطرح هذه التنظيمات مهمة إزالة أو تفكيك العوائق الداخلية أمام وحدة الشعب في النضال ضد الاحتلال وسياساته الإقصائية، وأهم تلك العوائق: كوابح السلطة وفسادها وتبعيتها؛ عجز المنظمة وسباتها المستدام؛ العسكرة الإسلامية ("حماس" و"الجهاد" وغيرهما) كبديل من المشاركة الشعبية، وفرض السلطة الدينية المطلقة على الشعب. لقد رسبت الحركة السياسية في امتحان انتفاضة السكاكين، حين أخفقت في تشخيص الواقع، وفي التقاط محاولات الاحتجاج العفوية، وبقيت تلهث خلف الشبان بعفويتهم، وتعيد تقديم خطابها السياسي الفضفاض الذي صار خارج الموضوع.

إن عجز التنظيمات السياسية في أثناء هذا التمرد الشبابي، يوازيه عجزها عن اعتراض السياسة الإسرائيلية الماضية في تفكيك المجتمع الفلسطيني وتحويله إلى مجموعات وأفراد لا رابط بينهم ويواجهون مصيرهم بأيديهم. فالوسط السياسي الفلسطيني لم يقدّم خطاً ومهمات في مواجهة سياسة إسرائيلية تهدف إلى منع نمو تشكيلة اقتصادية - اجتماعية فلسطينية تلك ديناميات تطور، وإنما تعايش مع اعتماد شبكة من وكلاء خاضعين لعلاقات التبعية وتشوهات البنيوية، وبات العمال موزعين على قطاعات معظمها غير منتج ولا يشكل طبقة، والفلاحون ينفصلون عن الأرض، والموارد منهوبة على الدوام. ولم يتوقف الوسط السياسي الفلسطيني أمام سياسة الاحتلال في كبح تطور المدن الفلسطينية، والنموذج الأبرز هنا هو القدس التي تحولت إلى بلدة بأحياء منفصل بعضها عن بعض، ومحاطة بمجموعة من القرى غير المندمجة، كما لم يتوقف عند كبح تطور مدينتي نابلس

والخليل، ولا عند السماح لمدينة رام الله بالتحول إلى مركز للوكالات التجارية وأصحابها، وإلى مركز للسلطة، مع ما يستدعيه ذلك من توسع عمراني لاستيعاب "الإزاحات" السكانية التي يقذفها التطهير العرقي المتواصل. لقد فشل الوسط السياسي الفلسطيني بمختلف تنظيماته في منع تقويض مؤسسات المجتمع المدني، أو في إفراغها من مضمونها.

الفشل والعجز وعدم امتلاك سياسات بديلة نظرية وعملية، أمور جعلت سياسة التفكيك الإسرائيلية بلا عوائق تُذكر. فعندما لا تُقاوم علاقات التبعية، ولا تُبنى مؤسسات تحافظ على وحدة المجتمع، وعندما يسود صمت مطبق على تجربة بناء مؤسسات وأجهزة مشوهة للسلطة، بل عندما تُفترط الحركة بمؤسساتها التنظيمية وتحولها إلى شاهد زور على ما يجري، فإن التفكيك الإسرائيلي للمجتمع يمضي من دون اعتراض.

عندما لا يجد الشبان قوى ومؤسسات وبرامج ومهمات وأهدافاً ملموسة، ولا يجدون ما يفسر التحولات في المجتمع الفلسطيني والمتغيرات الإسرائيلية والإقليمية والدولية، وعندما لا تحفر القوى السياسية مجرى للنضال في كل ظرف جديد، وتفتقد الأجيال الجديدة ذلك كله، فإنها تستجيب للتحديات بطريقتها وبأفكارها وبأمزجتها الخاصة، كأنها منقطعة عن تجارب النضال السابق، فتبدأ من جديد بداية صفرية، وتكون الخسائر أفدح والإنجاز أقل. إن طغيان الأعمال والمبادرات الفردية يجد تفسيره في غياب العمل المنظم، أو ضعفه الشديد.

لم يأت إخفاق التنظيمات من فراغ، أو بسبب أخطاء عابرة، وإنما جاء منسجماً مع واقع نخبة سياسية مستدامة سائخة، احتفظت ببنية تنظيمية بيروقراطية عفا عليها الزمن، وأصبح لها بمرور الوقت مصالح خاصة أنانية، فاستبدلت قاعدتها التنظيمية والجماهيرية بجهاز إداري بيروقراطي موالٍ، وظل فكرها وخطابها السياسي من دون تطوير، ولم يعد يصلح لزمن توحش الاحتلال وتطرف المجتمع الإسرائيلي. إن إخفاق التنظيمات جاء منسجماً مع استمرار اعتمادها على المال السياسي الخارجي المباشر وغير المباشر، ومع عدم تنمية الموارد من داخل المجتمع والتجمعات الفلسطينية في الخارج، ثم جاء تماهي التنظيمات مع التحولات الاجتماعية الرجعية داخل المجتمع الفلسطيني كي يحولها إلى جزء من الأزمة.

إضراب الأسرى الفردي

ظاهرة الطعن والدهس وأشكال العنف الفردية وثيقة الصلة بتحول نضال الأسرى الجماعي إلى نضال فردي. فحالة السجون والأسرى وتحولاتها عادة ما تكون أداة قياس في الواقع الفلسطيني تحت الاحتلال، إذ درج المحتلون على محاولة كسر إرادة الأسرى في معتقلاتهم، كتوطئة لكسر إرادة الشعب في بانتوستانات الفصل العنصري. ومنذ سنة ٢٠١٢ "هدمت" نيران الإرادة الجماعية، واشتعلت نيران الإرادات الفردية في معتقلات الأسر.

ثائر حلاحلة؛ بلال ذياب؛ أيمن الشراونة؛ هناء شلبي؛ سامر البرق؛ خضر عدنان؛ سامر عيساوي؛ محمد القيق؛ جعفر عز الدين؛ سامي جنازرة؛ أديب مفارجة؛ فؤاد عاصي، وغيرهم، هم أسرى شجعان أعلنوا إضرابات فردية مفتوحة عن الطعام، وتغلّبت إرادتهم في النهاية على إرادة المحتل وظفروا بالحرية وتحولوا إلى أبطال ورموز نضالية مهمة - البعض منهم

لا يزال مضرِباً. هذا اللون من الإضراب الفردي برز منذ سنة ٢٠١٢، كردّ على إجراءات الاعتقال الإداري والإذلال التي تمارسها سلطات الاحتلال، وعلى تراجع سلطات السجون عن مكتسبات الحركة الأسيرة. وترافق الإضراب الفردي مع تراجع أشكال الإضراب الجماعي الذي اشتهر به الأسرى في سجون الاحتلال منذ سنة ١٩٦٩ حتى سنة ٢٠١٢، كأن الإضراب الجماعي أخلّى مكانه للإضراب الفردي، إلى المستوى الذي لم تُحفَظ فيه نماذج الإضرابات الفردية البطولية إضرابات جماعية، بهدف تحقيق إنجازات لجميع الأسرى، والمحافظة على إنجازاتهم السابقة التي تحققت بالإضراب الجماعي. لقد كان لعشرات الإضرابات الجماعية، سواء في سجن واحد أو في السجون كلها، آثار معنوية كبيرة داخل السجون وخارجها، بفعل تغلب إرادة الأسرى على إرادة إدارة السجون. ففي إضراب الأسرى في سنة ١٩٩٢، والذي شارك فيه ٧٠٠٠ أسير وأسيرة واستمر ١٥ يوماً، نجح المضربون في وقف التفتيش العاري، وإعادة زيارات الأقسام، وزيادة وقت زيارة الأهل، وإغلاق قسم العزل في سجن الرملة، وتوسيع قائمة المشتريات، وغير ذلك. وسطّر الأسرى ملحمة بطولية في إضراب سجن نفحة في سنة ١٩٨٠، والذي استمر ٣٣ يوماً، وقد التحق به جميع الأسرى في السجون الأخرى، واستشهد فيه الأسرى راسم حلاوة، وعلي الجعفري، وأنيس دولة، كما استشهد لاحقاً بتأثير مضاعفات الإصابة في أثناء الإضراب الأسير إسحق مراغة. أمّا إضراب ١٩٩٤ الذي شمل جميع السجون فكان احتجاجاً على الآلية التي نُفِذ بها الشق المتعلق بالإفراج عن ٥٠٠٠ أسير بحسب اتفاقية القاهرة المنبثقة من اتفاق أوسلو،^٢ وكان موجهاً ضد الشروط الإسرائيلية التعسفية، وضد الموافقة الفلسطينية الرسمية عليها.

لماذا جرى الانتقال من الإضراب الجماعي إلى الإضراب الفردي؟ ثمة أسباب عديدة كالانقسام الذي أحدثه اتفاق أوسلو، والصراع بين تنظيمي "فتح" و"حماس" وازدواجية السلطة وصولاً إلى الانقسام وغياب الأهداف المشتركة، وثقافة الإسلام السياسي المتعارضة مع العمل المشترك، وحالة التكلس والبيروقراطية التي تعيشها التنظيمات السياسية، والسياسة الكولونيالية الإسرائيلية الماضية في تفكيك المجتمع وفصل مكوناته بعضها عن بعض. هذه الأسباب وغيرها أسسا لمفهوم "المشكلة جماعية والحل فردي"، والذي تكونت معه سيكولوجيا البحث عن حل فردي، ومقاومة فردية.

رؤية المحتلين إلى الظاهرة

أسهبت دوائر سلطات الاحتلال المختصة في البحث عن تفسير لما سمّته "انتفاضة الأفراد"، فجري عزو الظاهرة إلى التحريض الفلسطيني على كراهية اليهود، وإلى التحريض المستخدم في الخطاب الديني وفي المدارس ووسائل الإعلام، وخصوصاً وسائل التواصل الاجتماعي، وأنه بفعل هذا التحريض أصبح الشبان مفعمين بالكراهية العميقة لليهود وإسرائيل كما يقولون. وتقدّم حكومة نتنياهو قائمة طويلة من عناصر الكراهية في ذلك التحريض المزعوم: فكل رفض للاستيطان ومصادرة الأرض وجدار الضم العنصري، وكل اعتراض على تهويد مدينة القدس وتغيير معالمها، وكل رفض لسرقة المياه، وكل استنكار لانتهاكات الاحتلال، وخصوصاً أعمال القتل التي يرتكبها الجنود والمستوطنون وقطع الأشجار وهدم

المنازل، وكل اعتراض على اقتحام للمسجد الأقصى والحفر أسفله وفي محيطه، كل هذا يُعتبر تحريضاً ضد اليهود وينطلق من كراهيتهم، على غرار ما يُعتبر نقد سياسات إسرائيل الكولونيالية والعنصرية في الخارج عداءً للسامية. ويمتد الخطاب السياسي والإعلامي الإسرائيلي إلى نهاياته الابتزازية المتمثلة في الزعم بوجود تهديد وجودي لدولة إسرائيل ويهودها كنتيجة للتحريض والأفعال المترتبة عليه، غير أن هذا الخطاب رفض أي ربط بين ظاهرة الطعن والدهس وسياسات الاحتلال، ولا سيما سياسة إذلال الشبان واحتقارهم.

غضب نتنياهو ووزراؤه من ربط الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون العنف الفلسطيني بالاحتلال وإجراءاته، ولم تحاول الدوائر السياسية الإسرائيلية التوقف عند النبض الشعبي الذي ولد الظاهرة، على وقع سياسات الاحتلال الإقصائية، وإنما بذلت جهوداً محمومة لشيطنة الشبان، وتجريدهم من إنسانيتهم كي تبرر الإعدامات الميدانية والقتل بدم بارد. وعملت تلك الدوائر كل ما في وسعها لدمج الشبان في إرهاب "داعش" و"النصرة"، فاعتبرت حربها ضد "الإرهاب" الفلسطيني امتداداً للحرب الدولية ضد الإرهاب. ولحسن الحظ أخفقت حكومة نتنياهو في تسويق بضاعتها، في الوقت الذي لم تُقدّم أي ثمن سياسي، وشجعها على ذلك غياب ضغوط قوية ومؤثرة لحملها على فتح أفق سياسي. وفضلاً عن ذلك أخفقت المؤسسة الأمنية في ردع المبادرين الجدد، ونتج من استخدامها ضغوطاً كبيرة، تأجيج المشاعر وتطوير بيئة شعبية واسعة متعاطفة مع الشبان وعملياتهم، الأمر الذي دفع سلطات الاحتلال إلى التراجع عن احتجاج جثامين الشهداء، باستثناء شهداء القدس.

لقد أضعفت المبادرات الشعبية مفعول سلاح هدم المنازل، حين سُرع في إعادة بنائها وتقديم البدائل من جانب المواطنين في مدى زمني فائق السرعة، كما أن الإعدامات الميدانية خارج القانون لم تردع الشبان على الرغم من انخفاض أعدادهم.

إن قراءة الظاهرة تبدأ من حيث حاولت الدوائر الإسرائيلية تشويهاها واختراع أسباب لها غير أسبابها الحقيقية، وهذه مقاربة قدمها الكاتب الإسرائيلي ديمتري تشومسكي الذي قارن الوضع الفلسطيني بمسارات تاريخية، قائلاً: "إن إصرار القوى العظمى على تركيع ألمانيا وإهانة الشعب الألماني، ساهم في تهيئة التربة لنشر الأيديولوجية القومية العنصرية وفقدان الصواب الأخلاقي الذي أوصل إلى النازية." ويضيف أن "الصورة اللإنسانية المتجذرة عن العرب في الوعي الغربي في مرحلة الاستعمار، والتي أيقظها العدوان الأميركي، أعطت شكل التطرف الديني الجديد - القاعدةُ وداعشُ"، وبالمثل فإن "السياسة الإسرائيلية التي تحاول تركيع الشعب الفلسطيني وإهانته تقود إلى الانفجار." لكن الكاتب يرى أن "أجزاء لا بأس بها من الشعب الفلسطيني تمارس ضبط نفس هشاً ويائساً، لكنه ثابت، ويدلل على ذلك بضبط النفس الذي مارسه الشعب الفلسطيني بعد قتل مئات الأطفال في القصف على قطاع غزة، لكن أصحاب الخيال المريض من الإسرائيليين يواصلون استفزازهم."³

إعادة إنتاج النكبة والمقاومة

مقاربة أخرى قدمها الروائي اللبناني الياس خوري في أحدث رواية له ("أولاد الغيتو -

اسمي آدم"، والتي يقول فيها: "عيون هؤلاء الفتية مسكونة بالقتل ونقيضه. القتل موجّه نحو الآخر، تقتل الآخر كي لا تموت [...] هذه الرغبة في القتل ليست ابنة ذاكرة النكبة كما يظن البعض، بل هي النكبة المعيشة، فإسرائيل حوّلت حيوات ثلاثة أجيال من الفلسطينيين إلى نكبة مستمرة. الإسرائيليون الذين راهنوا على نسيان الفلسطينيين لحكايات نكبتهم، قاموا بحماقة مَنْ يمتلك القوة، بفرض نكبة مستمرة على الفلسطينيين. لا تزال إسرائيل تمارس فعل تنكيب الفلسطينيين كل يوم، ليس في الضفة وغزة والقدس وحدها، بل في إسرائيل نفسها. فالجيل الذي كان من المفترض أن ينسى حكايات آباءه وأجداده عن نكبتهم، يعيش اليوم نكبته ونكبتهم بعينه."^٦

فعلاً، تحولت النكبة إلى فعل متواصل ومتصاعد، فالتطهير العرقي مستمر في القدس، وفي ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية المصنفة "ج"، بحسب اتفاق أوسلو، كما أن التمييز العنصري ضد شعب بكامله لا يزال متواصلاً في إطار علاقات استعمارية مؤسّسة على أيديولوجيا دينية تعصبية، والاحتلال ما انفك يعيد إنتاج الاستعباد إذلالاً ومهانة وقهراً للفلسطينيين أفراداً وجماعات. حالة استعمارية غريبة وشاذة، تسعى بكل قوة وعناد لإذابة كل محاولة لحل سياسي وإنساني يضع حداً لعملية تفكيك المجتمع الفلسطيني، فهؤلاء المستعمرون لا يعترفون بانطباق القانون الدولي على مجمل الوضع الفلسطيني، ويبررون نظرتهم العنصرية الدونية إلى الآخر الفلسطيني، بأيديولوجيا "أرض الميعاد" و"الشعب المختار" و"الحق التاريخي" و"العودة إلى بلد الأجداد"...

وفي مقابل ذلك، فإن السعي المحموم لعزل السكان الأصليين وخنقهم وحرمانهم من حقهم في الوجود الحر وتقرير مصيرهم، يعيد إنتاج مقاومة الشعب الفلسطيني ورفضه للإنكار بأشكال تختلف بين مرحلة وأخرى، ففي كل مرة يتشكل جيل جديد بعيداً عن رقابة الاحتلال وعن الإفساد الداخلي، ويخرج بأشكال نضال جديدة تفاجيء الجميع.

فقد اندلعت هبة يوم الأرض في سنة ١٩٧٦ بعد ٢٨ عاماً على النكبة، واندلعت الانتفاضة الأولى بعد ٢٠ عاماً من احتلال سنة ١٩٦٧، واندلعت الانتفاضة الثانية في سنة ٢٠٠٠ بعد ٧ أعوام من توقيع اتفاق أوسلو، وحدث الانفجار الشبابي بعد ١١ عاماً من همود الانتفاضة الثانية. يستمر الإنكار وتستمر مقاومته بأشكال متنوعة، ووجه الغرابة الذي لا يخضع لمنطق، أن الإنكار الإسرائيلي يستند إلى "خرافة الحق التاريخي لليهود في أرض فلسطين، تلك الخرافة التي تُفقد أجزاء كبيرة من المجتمع الإسرائيلي رشده، وتحول الاحتلال إلى واقع كولونيالي وأبارتهايد مكشوف وصريح"، كما يقول الكاتب الإسرائيلي يارون لندن.^٧ غير أن الدليل على فقدان أكثرية المجتمع الإسرائيلي رشده، أو على حالة التوحش التي يعيشها الإسرائيليون، يظهر في استطلاعات الرأي التي تؤيد فيها أكثرية الإسرائيليين وبنسبة مرتفعة تتراوح بين ٦٦٪ و ٧٥٪ قتل الفلسطينيين من منقذّي العمليات، أو من الذين يحملون سكيناً.^٨

واستناداً إلى أيديولوجيا "أرض الميعاد"، تقوم حكومة نتنياهو بإغلاق الأفق السياسي الذي يؤدي إلى إنهاء الاحتلال: ففي كلمة له أمام لجنة الخارجية والأمن الإسرائيلية، لم

يرَ نتنياهو أي احتمال للسلام في المستقبل، كما أن إيلي بن دهان، نائب وزير الدفاع، كان أكثر وضوحاً بدعوته الفلسطينيين إلى أن يفهموا أنه لن يكون لهم دولة، وأن إسرائيل ستهيمن عليهم، وفضلاً عن ذلك جاء في رسالة وقَّعها ١٥ عضو كنيسة، أن لإسرائيل الحق في البناء في "العاصمة القدس وفي يهودا والسامرة" [الضفة الغربية]، وأن إسرائيل لم تستول على أرض أجنبية، ولم تصدر أملاك الآخرين، وأن "هذه أرضنا التي اغتصبت منا، والفرصة اليوم سانحة لاستعادتها".

هذه المواقف ليست نشازاً أو مجرد كلام، وإنما هي المواقف السارية المفعول على الأرض، والتي يتبنّاها معظم الإسرائيليين.

أمّا في حقل الثقافة، فإن النشيد الوطني للصهيونية الدينية التي هزمت الصهيونية العلمانية وأصبحت تحتل مراكز القرار، والذي تحول إلى أغنية تردّد في الاحتفالات ومعسكرات الطلبة، يقول: "تذكّرني وأمسك بي يا الله، وانتقم من الفلسطينيين"، في حين ينص أحد مبادئ تنظيم "تمرد" اليهودي الإرهابي الذي يحمل موقفاً أكثر عدائية، على أن: "لا مكان للعرب على أراضي الدولة اليهودية، ويجب قتلهم".

وإذا تطرقنا إلى مناهج التعليم، فإننا نجد أن كتاب التربية الوطنية الجديد يمنح الموقف الديني مكانة أساسية حين يؤكد حق اليهود المطلق في أرض إسرائيل (أرض فلسطين التاريخية). ويتعامل مع مبرر واحد لإقامة دولة يهودية هو "الوعد الإلهي"، ويكرس الاعتقاد بأن التوراة وحلم الأنبياء يفرضان على الشعب اليهودي إقامة السيادة اليهودية في أرض إسرائيل، من دون أن تظهر في الكتاب مطلقاً كلمة استيطان على اعتبار أنه فعل طبيعي كما يقول الكاتب الإسرائيلي أور كاشتي.^٧

وكانت وزارة التعليم الإسرائيلية قد استبعدت رواية "الجدار الحي" للكاتبة الإسرائيلية دوريت روبينيان لأنها تشجع على اختلاط اليهود وانصهارهم مع غيرهم.

ديناميات دفاع مبتكرة

إن تثبیت الفلسطيني على حالة النكبة، ووضعه في موقع المرفوض والمهدد في حقوقه ووجوده، انطلاقاً من أيديولوجيا تعصبية لا تحتل التفاهم، يضعان الفلسطيني في موقع عبودي قهري، بأبعاد معنوية ونفسية ومادية تضطره إلى البحث عن ديناميات دفاع وتوازن جديدة. إنه البحث الدائم عن مخرج يأخذ شكل التفاعل الجمعي والفردى بطريقة أو بأخرى، وباستجابات متنوعة من مرحلة إلى أخرى. فالوعي الجمعي ينطلق من الواقع والممكن ومن المصالح الملموسة، ودينامية دفاعه الجماعية في أثناء الصراع المحتدم وغير المتكافىء تأخذ شكل تعظيم قوة التحمل لدى السواد الأعظم من المواطنين، وهي قوة تحمل الإيذاء والظلم والقهر الإسرائيلي من أجل البقاء في الوطن والحفاظ على البعد الإنساني في حياة الفلسطيني. غير أن مثل هذا النوع من الصراع مع احتلال كولونيالي إقصائي يتفنن في تفكيك مقومات البقاء، يحتمل دائماً تغيير ديناميات الدفاع، فقد ينفجر الوضع في لحظة معينة بفعل زيادة الضغوط الإسرائيلية التي غالباً ما تدفع بجيل جديد

من الشبان إلى التمرد وقبول التحدي، وعندئذ تندلع الانتفاضات التي تتيح لشعوب ودول ومنظمات عالمية ورموز ثقافية وفنية أن تدعم شعباً يتحدى غطرسة القوة ويناضل من أجل حريته.

وأشد ما يغيظ المحتلين ويفقدهم توازنهم، هو التقاء الشعب الفلسطيني مع عالم رحب مناهض للاحتلال والعنصرية والبطش، ولا سيما أن سلطات الاحتلال ترفض أن يُقدّم الفلسطيني كإنسان طبيعي يناضل من أجل حريته، بل تحرص على تقديمه كإرهابي قاتل متعصب يكره اليهود ويعمل على إبادتهم، متجاهلة حقيقة أن الفلسطيني كره ويكره الاحتلال والتمييز والنهب والقمع والسيطرة، ويسعى للتحرر من العبودية، ويتعامل مع كل إسرائيلي يهودي يتبنّى موقفاً ضد الاحتلال والتمييز والهيمنة، ويكون مع حرية الشعب الفلسطيني، باعتباره صديقاً وحليفاً له.

لقد كان الرد الإسرائيلي على مقاومة الشعب الفلسطيني المشروعة والمؤيدة بالقانون الدولي عديمياً، فالمقاومة "إرهاب"، والمقاومون "إرهابيون"، وعندما انتقل النضال الفلسطيني إلى الشكل السلمي والعصيان في "الانتفاضة الأولى"، فإن الاستجابة الإسرائيلية لأضخم احتجاج سلمي شعبي اقتصر على التخلص من عبء أكبر عدد ممكن من السكان، والاحتفاظ بأوسع مساحة من الأرض مع بقاء الاحتلال والاستيطان، الأمر الذي تجلّى في "اتفاق أوسلو" وتطبيقاته العنصرية.

المشكلة جماعية والحل فردي

إن التنكر الإسرائيلي الدائم للمطالب الفلسطينية المشروعة، دفع شباناً وشابات فلسطينيين إلى نوع من "الموت المزدوج"، أو التوحد مع المحتل في الموت: بما أننا لا نستطيع العيش معاً في مستوى من التكافؤ، فلنمت معاً متساوين؛ هذا هو لسان حال الشبان. وفي هذا النوع من الموت، فإن الخاسر الأكبر هو الإسرائيلي الذي لديه ما يخسره. الإسرائيليون يسلبون الفلسطينيين كل شيء من الأرض إلى الفلافل، وفوق ذلك يحتكرون مكانة الضحية من موقعهم كجلاد ومعتد. وعندما يشبّ رجيل جديد من الفلسطينيين لا يعرف في حياته غير الاحتلال وسياساته البطاشة، فإن معظم هذا الجيل الذي لم تتح له فرصة السفر إلى بلد آخر، ولا فرصة الوصول إلى البحر بما في ذلك البحر الميت وبحر غزة، ليس أمامه إلا مقارنة أحواله بأحوال الإسرائيليين، وسرعان ما سيكتشف العجب العجائب! سيجد أن حقه التاريخي احتله حق تاريخي آخر، وسيجد أن مستوى الدخل والأجور والعمل متنافر مع مستوى الإسرائيلي، وسيجد أمامه منازل المستوطنين الفارحة ومساحهم بينما هو لا يستطيع إيجاد مكان ويعاني شح المياه، وفوق ذلك يتعرض للرقابة والمهانة والإذلال على الحواجز العسكرية وبوابات الفصل العنصري، لكن الأخطر أنه لا يجد ضوءاً ولا أملاً بمستقبل. وعندما لا يجد هذا الجيل من يدافع عن حقوقه، أو يرشده إلى طريق الخلاص، بل يجد أن هناك تنسيقاً بين السلطة والاحتلال في قمع كل مقاومة، أمام ذلك

كله يقرر الشبان، وخصوصاً الذين في عمر دون الـ ١٨ عاماً، النزول إلى الميدان والرد على المحتلين بطريقتهم الخاصة.

لم يعد الشبان قادرين على احتمال فشل التنظيمات ومعادلة أسياذ وكلاء - أسياذ وعبيذ - وليس لديهم حسابات الربح والخسارة، ولا تحقيق الممكن وغير الممكن، بل إنهم يموتون اعتراضاً على شروط حياة جائرة، ويتحولون باستشهادهم إلى أبطال. أرادوا أن يقولوا لأبناء شعبهم أنهم يرفضون المعادلة القائمة كلها، بدءاً من رفض فكرة الخوف من المحتل ومن تفوقه الدائم، وانتهاء برفض التوقف عند النتائج التي ستترتب على تمردهم. إنهم يصنعون دراما مسرحها مدنهم وأحياءهم وشوارعهم؛ دراما تُبث حلقاتها على الهواء مباشرة وفي أنحاء العالم؛ دراما يموت فيها القوي والضعيف، أو يموت الأخير مرة واحدة بدلاً من الموت عشرات المرات. يذهب الشبان جميعاً إلى رموز الاحتلال كالحواجز والدوريات العسكرية والجنود المشاة والمستوطنين، يذهبون إلى حتفهم غير خائفين. الأمر الذي يتجاهله الإسرائيليون في قراءتهم للظاهرة هو أن الشبان لم يُقدموا على الموت من أجل ذاتهم، ولم يتوقفوا عند الرسالة التي أطلقوها، وفحواها أن ما قاموا ويقومون به، لا ينفصل عن نبض ومعاناة المجتمع الذي أفرز الظاهرة ودفع ثمنها وثمر عدم استيعابها وهضمها.

ما قام به الشبان شحن الشعب بإحساس أعمق بالمأساة، وبموت العدالة المفترضة، وأزال المساحيق عن الوجه القبيح للنظام الدولي المتوحش، وقدم صوراً وبتاً حياً لجنود "دولة العالم الحر والديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط" وهم يطلقون النار على طفلة تحمل مقصاً؛ جنود يقتلون المصابين وجراحهم تنزف؛ أطقم طبية تسعف جندياً من إصابة طفيفة في الوقت الذي تترك شاباً فلسطينياً ينزف حتى الموت؛ مشاهد لجنود يؤكدون قتل مَنْ هم في قبضتهم من مسافة صفر؛ جنود يطلقون النار على عامل أريترى للاشتباه في أنه فلسطيني؛ آخرون يقتلون إسرائيلياً يحمل سكيناً في أثناء مشاجرة بين إسرائيليين، للاشتباه في أنه فلسطيني.. عشرات المشاهد التي وثقتها منظمات إسرائيلية حقوقية، والتي تقدم الدلائل على الانتهاكات الإسرائيلية، بل على التوحش الإسرائيلي. تلك وغيرها ليست مجرد أخطاء، بل سياسة تترجم أيضاً إقصاء الفلسطيني مصحوبة بدعم شعب تخضع أكثريته لتعبئة منهجية ضد الوجود المادي والإنساني للآخر.

وفي مقابل ذلك، كما يقول تسفي برئيل: "ليس سكان المناطق فقط هم المسجونون داخل روتين الاحتلال، فقد تحولت إسرائيل إلى دولة مسيطر عليها من قبل الاحتلال، وقوانينها وقيمها تلائم الدولة المحاصرة، وعلاقاتها مع دول العالم تفرضها سياسة الاحتلال، وحكومتها تصدر عمل المواطنين في الأفق السياسي، وفي القريب في الأفق الاقتصادي. نحن نعيش على السيف وكأنه لا يوجد بديل."^٨ تلك ثنائية احتلال كولونيالي، وشعب يناضل من أجل حريته. ■

المصادر

- ١ وفق أرقام تقرير أممي إسرائيلي نشرته وكالة "معا" الإخبارية الإلكترونية الفلسطينية في ٣/٥/٢٠١٦، سُجّلت حتى نهاية نيسان / أبريل الماضي ١٦٦ عملية طعن، و٢٩ عملية دهس، و٨٢ عملية إطلاق نار، و٥ عمليات إلقاء عبوات ناسفة، و٧ محاولات خطف جنود، وكانت الحصيلة قتل ٣٤ جندياً وشرطياً ومستوطناً ومدنياً إسرائيلياً، وإصابة أكثر من ٥٠٠ إسرائيلياً، في مقابل استشهاد ٢١٣ فلسطينياً، بينهم ٤١ تتراوح أعمارهم ما بين ١٣ و١٧ عاماً، واعتقال ٢٤٤١ شاباً وشابة.
- ٢ علا التميمي، "تاريخ الإضرابات الجماعية عن الطعام في السجون الإسرائيلية"، موقع شبكة "قدس" الإلكتروني، في الرابط التالي:
<http://www.qudsn.ps/article/9168>
- ٣ نُشرت مقاربة ديمتري تشومسكي، في مقالة في صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، وترجمتها ونشرتها وزارة الإعلام الفلسطينية بعنوان: "نتنياهو يريد جرّ الفلسطينيين إلى المقاومة العنيفة"، في تقرير "أضواء على الصحافة الإسرائيلية"، بتاريخ ٩/١/٢٠١٦.
- ٤ الياس خوري، "أولاد الغيتو - اسمي آدم" (بيروت: دار الآداب، ٢٠١٦)، ص ٢٨٢.
- ٥ يارون لندن، "نبتوا داخل البيت القومي"، "يديعوت أحرونوت"، ترجمتها إلى العربية جريدة "الأيام" الفلسطينية، ونشرتها في ٣٠/١٢/٢٠١٦.
- ٦ في هذا السياق، نشرت وكالة "معا" الفلسطينية في ٧/١١/٢٠١٥ استطلاعاً إسرائيلياً جاء فيه أن ٧٥٪ من الإسرائيليين يعتقدون بضرورة قتل المنفذين في مكان العملية، واستطلاعاً آخر نشرته في ٧/٤/٢٠١٦ يُظهر تأييد ٦٧٪ من الإسرائيليين قتل الفلسطيني الذي يحمل سكيناً، كما نشرت جريدة "الأيام" الفلسطينية استطلاعاً إسرائيلياً ثالثاً في ١١/٤/٢٠١٦، يُظهر أن ٦٦٪ من الإسرائيليين يعتبرون قتل منفذ طعن فلسطيني بمثابة فريضة دينية.
- ٧ ورد ذلك في مقالة نشرها أور كاشتي في صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، وترجمتها وزارة الإعلام الفلسطينية بعنوان: "نتنياهو يريد جرّ الفلسطينيين إلى المقاومة العنيفة"، ونشرتها في تقرير "أضواء على الصحافة الإسرائيلية"، بتاريخ ١٠/٥/٢٠١٦.
- ٨ من مقالة لتسفي برئيل في صحيفة "هآرتس"، نشرت ترجمتها وكالة "معا" في ٢٨/١٠/٢٠١٥.